access

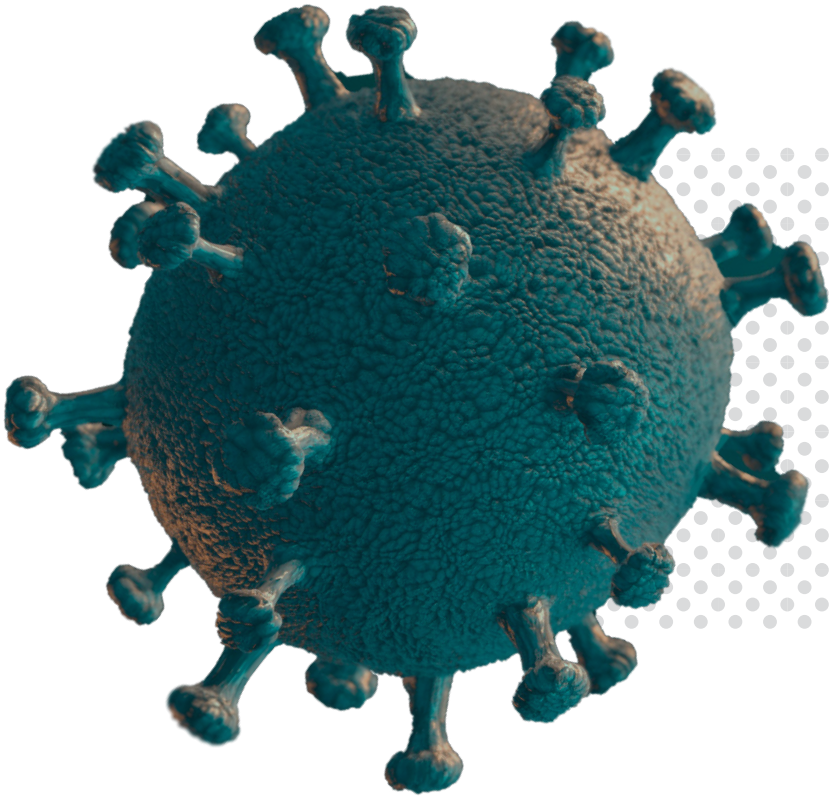

لمحة عن

تأثير COVID-19
على الاقتصاد العالمي

تقرير

2020

المحتويات

المقدمة	٣
لمحة عالمية	٤
حجم الخسارة العالمية	٦
التجارة العالمية	١١
الصناعة وسلاسل الإمداد العالمية	١٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠
الصين	٢٣
الدين العام في الدول النامية	٢٨
الجهات والمراجع المعتمدة	٣٠
عن آكسس الاستشارية	٣١

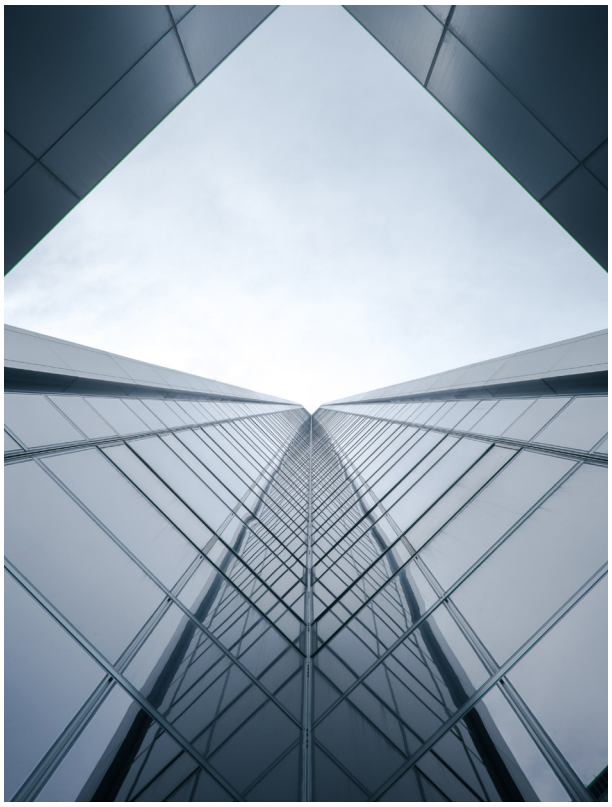

المقدمة

ركود في الاقتصاد العالمي، تدهور في الأسواق المالية العالمية، تذبذب حاد في أسواق الطاقة، تخلخل في سلاسل الإمداد، تجمد في الصناعات والإنشاءات، أكثر من ثلث سكان العالم في حظر تجول، الكثير من الأنشطة الاقتصادية في حالة الإغلاق، لا شك بأنه لم يسبق للاقتصاد العالمي مواجهة أزمة بهذا الحجم وهذا التأثير خلال المئة عام السابقة. جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) تعتبر نقطة تحول لدول العالم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. عواقب هذه الأزمة بعيدة المدى وسوف تغير شكل العالم في المستقبل. بعد انتهاء هذه الأزمة، لن يعود العالم كما سبق. حيث ستتغير آلية صنع القرار بشكل جوهري مع دخول واندماج لمعايير جديدة وغير مسبوقة. الكثير من الآثار المباشرة والغير مباشرة المصاحبة لهذه الأزمة والمؤثرة بشكل أو بآخر على الإنتاجية واستمرارية الأعمال.

فريق آكسس الاستشاري

جميع هذه المتغيرات تحتم على الدول والمنظمات الاقتصادية الكبرى إعادة النظر بصورة شمولية واستراتيجية في خططها وسياساتها والمنهجيات المؤسسية التي تتبناها على المدى المتوسط والبعيد. حيث تزداد المخاوف المالية والاقتصادية وتزداد معها ضبابية المستقبل في قطاعات عديدة.

في الوقت الراهن، تتخذ الدول والشركات الكبيرة إجراءات جذرية وجوهرية للتخفيف من آثار الأزمة وتقليل الخسائر. تفاوتت ردود الأفعال في إدارة هذه الأزمة من خلال تطبيق العديد من الإجراءات المالية والتشغيلية لضمان استمرارية الأعمال من خلال استغلال أحدث التقنيات وتطبيق أفضل المنهجيات الإدارية المرنة.
نهدف في هذا التقرير إلى مشاركتكم قراءة تحليلية لتأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي خلال هذه الأزمة، حيث سنسلط الضوء على أبرز الزوايا المحورية في عدة مراحل من الأزمة.

/ اقتصاد عالمي

/ أسواق مالية

/ صناعة وسلاسل إمداد

لمحة عالمية

أكبر أزمة اقتصادية
من عام ١٩٣٠م.

أكثر من **٥ تريليون**
دولار لمواجهة الأزمة في دول الـ G٢٠.

أكثر من
٣ ملايين حالة مؤكدة.

١٨٠ دولة
تأثرت بالأزمة.

تجاوزت جائحة COVID-19 حدود القارات السبع حتى وصلت الدول الموبوءة بالفيروس إلى ١٨٠ دولة وتضاعفت أعداد الحالات المؤكدة أضعافا مضاعفة حيث وصلت إلى أكثر من ثلاثة ملايين حالة مؤكدة. وفي حين لا توجد طريقة مؤكدة ودقيقة لمعرفة ما هو الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة الفيروس التاجي الجديد COVID-19 العالمي ، فهناك اتفاق واسع النطاق بين الخبراء الاقتصاديين والمنظمات العالمية على أنه سيكون له آثار سلبية شديدة على الاقتصاد العالمي. كما تشير الأرقام إلى أن الاقتصاد العالمي أيضا بصدد أن يشهد تراجعا حادا، فقد حذر صندوق النقد الدولي من ركود اقتصادي عالمي أسوأ من الركود الذي شهده العالم عقب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨.

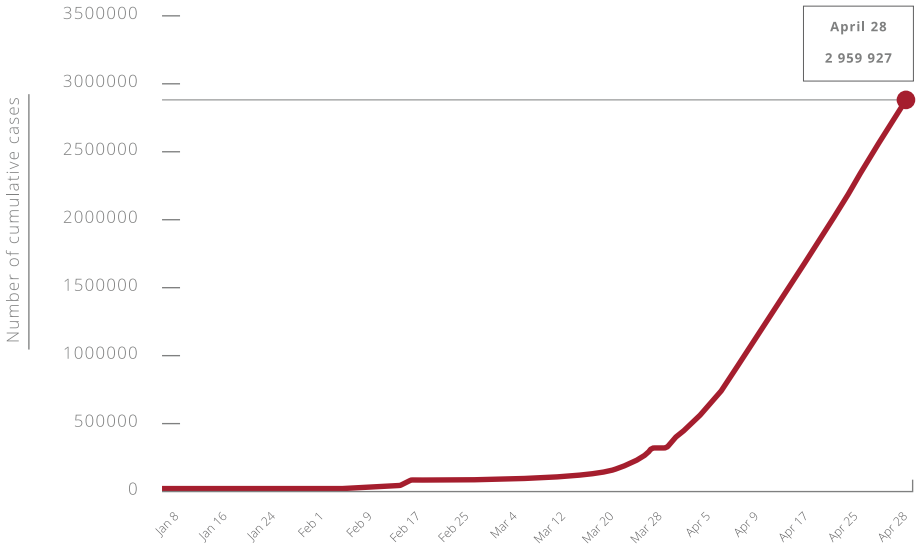

٨٦,٦ تريليـون دولار
الناتـج المحلـي الإجمالـي
العالمـي المقـدر لعـام ٢٠١٩

٠,٨٪ معدل نمو الناتج المحلي
الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٢١

-٣,٠٪ معدل نمو الناتج المحلي
الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٢٠

-٣٧$ هبوط أسعار النفط
الخام الأمريكي WTI

٣٠٠٠ نقطة هبوط
في مؤشر داو جونز

لمحة عن الآثار الاقتصادية لعام ٢٠٢٠

الناتج المحلي الإجمالي العالمي

منذ الكساد الكبير في عام ١٩٣٠ وللمرة الأولى، تمر الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بركود اقتصادي من هذا الحجم. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي يبلغ معدل النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي العالمي الحالي ٣,٠-٪ ويرتفع هذا المعدل في الاقتصادات المتقدمة لهذا العام بنسبة ٦,١-٪ وتشير التقديرات أن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ذات مستويات النمو العادية ستشهد معدلات نمو أعلى من الاقتصادات المتقدمة بمعدلات نمو سلبية بنسبة ١-٪ في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن ينخفض دخل الفرد في أكثر من ١٧٠ دولة. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتعافى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية جزئيًا في عام ٢٠٢١.

تشير التقديرات المبكرة إلى أنه ستفقد معظم الاقتصادات بمعدل ٢,٤-٪ على الأقل من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٠ ، مما دفع الاقتصاديين إلى تقليل توقعاتهم لعام ٢٠٢٠ للنمو الاقتصادي العالمي من حوالي ٣,٠-٪ إلى ٢,٤-٪ ولوضع هذا الرقم في الصورة، فقد قُدر الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي ٨٦,٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ وهذا يعني أن انخفاضًا بنسبة ٠,٤٪ فقط في النمو الاقتصادي يبلغ ما يقرب من ٣,٥ تريليون دولار أمريكي في الناتج الاقتصادي المفقود. اختلفت التقديرات والتنبؤات حيث تفاوتت الآراء المشيرة لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتوصل باحثو جامعة ANU الأسترالية إلى أن حجم الخسارة العالمي قد يصل إلى ٢,٤ ترليون دولار أمريكي على المدى المتوسط.

حجم الخسارة العالمية

قبل تحول كوفيد-١٩ إلى جائحة كانت التوقعات

٧٦,٦٩ مليار دولار

حجم خسارة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

٣٤٦,٩٨ مليار دولار

حجم خسارة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

بعد تحول كوفيد-١٩ إلى جائحة أصبحت التوقعات

٧ تريليون دولار

حجم خسارة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

١٢ تريليون دولار

حجم خسارة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل تغيير سنوي، ٢٠٢٠)

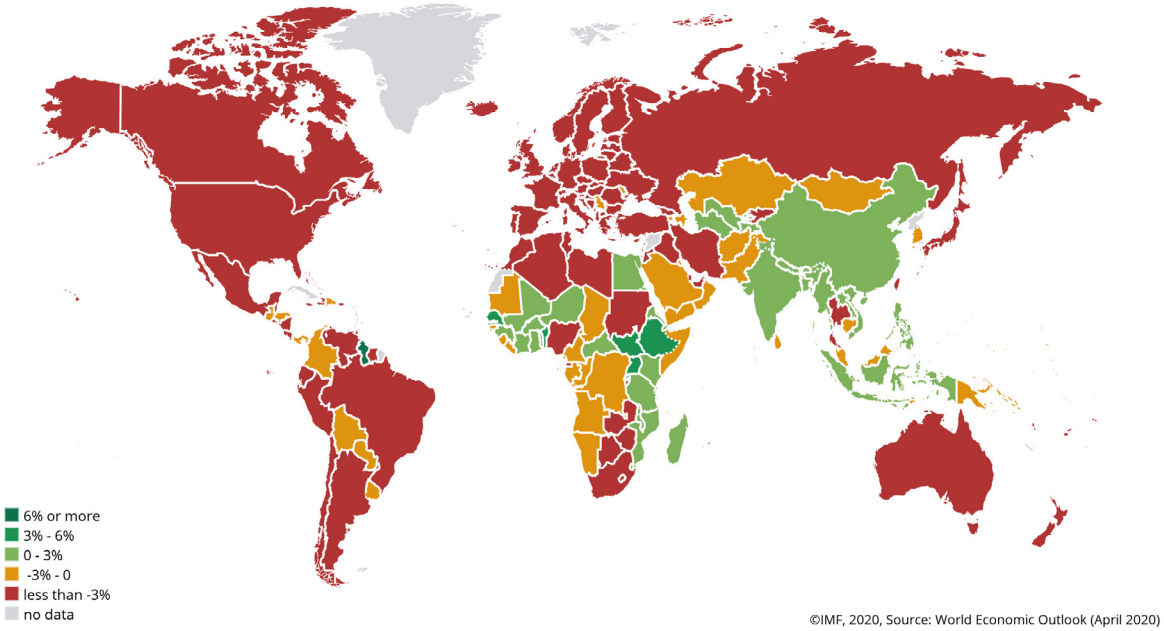

©IMF, 2020, Source: World Economic Outlook (April 2020)

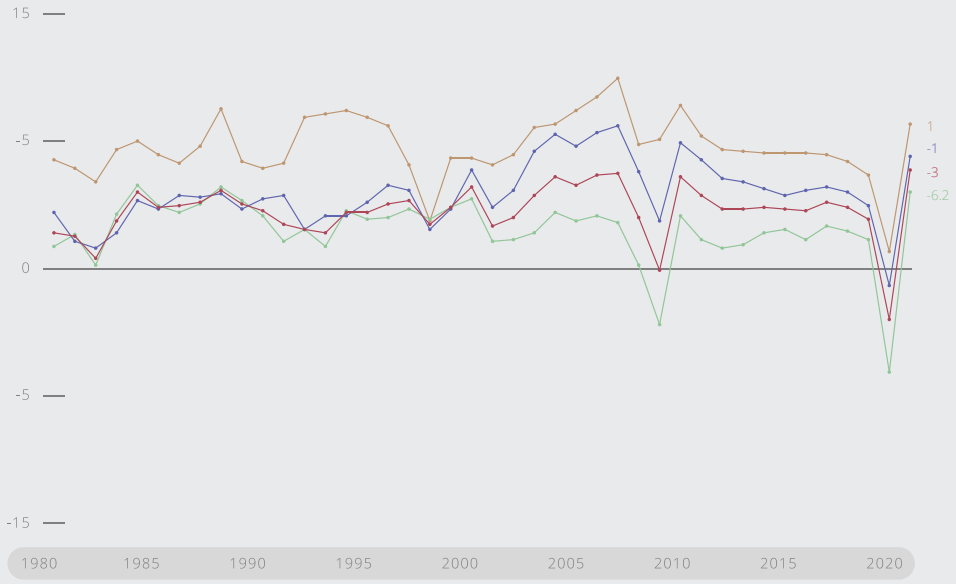

IMF, 2020, Source: World Economic Outlook (April 2020)

الأسواق المالية العالمية

- سارعت البنوك العالمية إلى خفض توقعات الربع الثاني، لذا يتوقع المزيد من الاضطرابات في الأسواق المالية.

- شهد الربع الأول أكثر حالات الانهيار وحشية في الأسهم العالمية منذ الكساد الكبير والذي تفاقم بسبب القلق المصاحب للأزمة والذي تزيده سوءا تقلبات أسعار النفط وانخفاضها بنسبة ٦٠٪.

- كعادة الأسواق المالية عندما يصاحبها القلق وضبابية الرؤية تتجه الاستثمارات نحو المعادن الثمينة كالذهب والذي شهد ارتفاع عالي في الأسعار وارتفاع أسهم شركات التعدين.

- من المتوقع أن تدخل اقتصادات متقدمة عديدة في مرحلة الركود.

مؤشر أسعار الأسهم في الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسية من مارس ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠

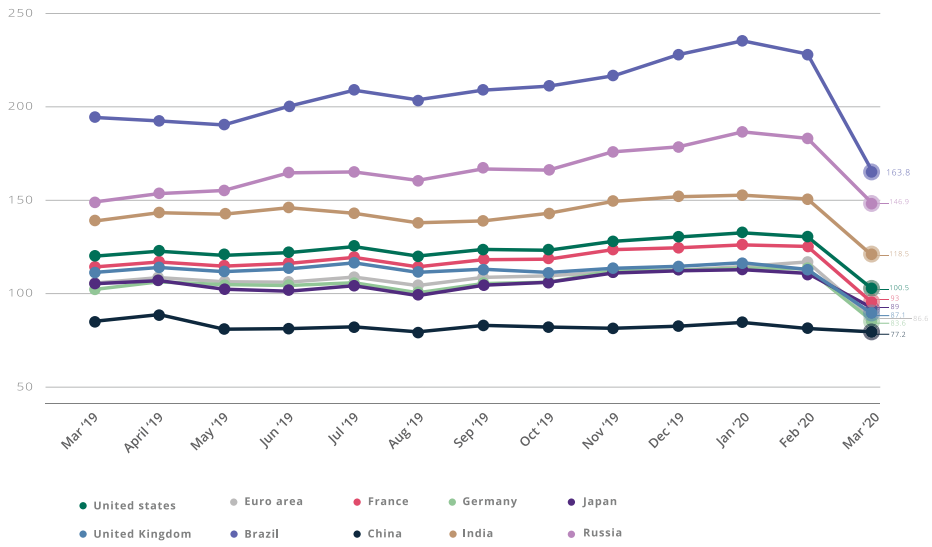

تراجعت الأسهم بشكل حاد في هذه الأزمة حيث استجابت الأسواق العالمية بتقلبات مقلقة وقد شهد المؤشر العالمي للأسواق الناشئة MSCI World index انخفاضا حادا بنسبة **١٧,٥٪**، بعد حدوث انهيار بهذا الحجم، لا تعود ثقة السوق قريبا في العادة. كما تلقت البنوك ضربة قوية، حيث يتوقع المستثمرون أن يتم تخفيض أسعار الفائدة لجعل الاقتراض أرخص للشركات والمستهلكين للحفاظ على ازدهار الاقتصاد. وبنظرة سريعة على السوق الأمريكي حيث عانى مؤشر داو جونز أسوأ أيامه منذ انهيار السوق التاريخي والمسمى بـ"الاثنين الأسود" في عام ١٩٨٧. أغلق مؤشر **داو جونز** منخفضًا بنسبة **١٢,٩٪** وانخفض المؤشر لفترة وجيزة بأكثر من **٣٠٠٠** نقطة. حتى بعد أن شرع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في حملة تحفيز نقدي ضخمة للحد من تباطؤ النمو الاقتصادي وسط تفشي فيروس كورونا المستجد تواجه المؤشرات الرئيسية تذبذبات سلبية حادة. انخفض مؤشر **S&P500** بنسبة **١٤,٩٪** مسجلاً أدنى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠١٨ بينما أغلق مؤشر ناسداك المركب منخفضًا بنسبة **١٢,٤٪** ويعتبر أسوأ يوم لهذا المؤشر على الإطلاق.

التغير في قيمة مؤشرات الأسهم العالمية خلال تفشي فيروس كورونا المستجد من ١ يناير حتى ١٨ مارس ٢٠٢٠

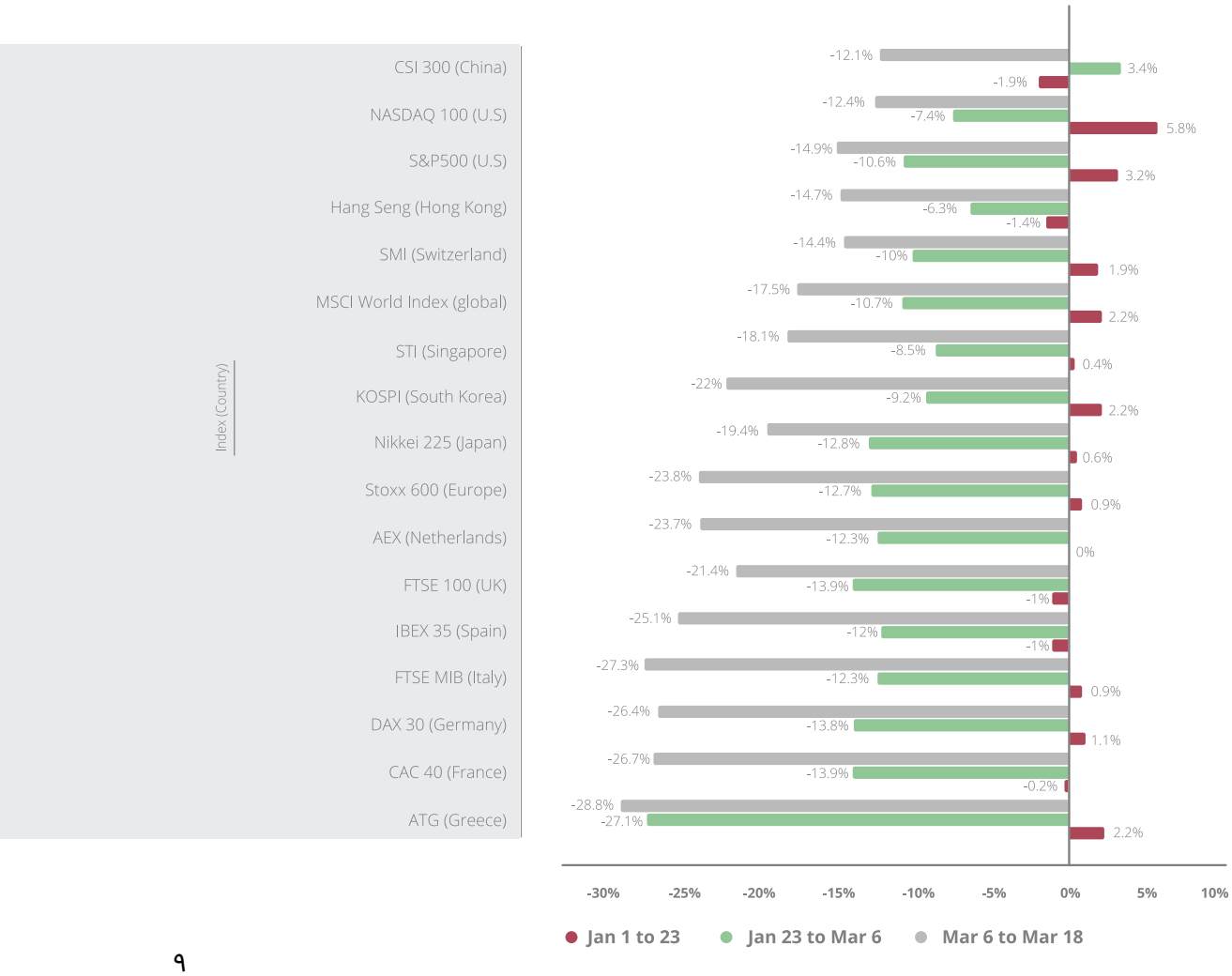

القيمة السوقية الشهرية لأكبر البنوك العالمية خلال تفشي فيروس كورونا المستجد من ديسمبر ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠

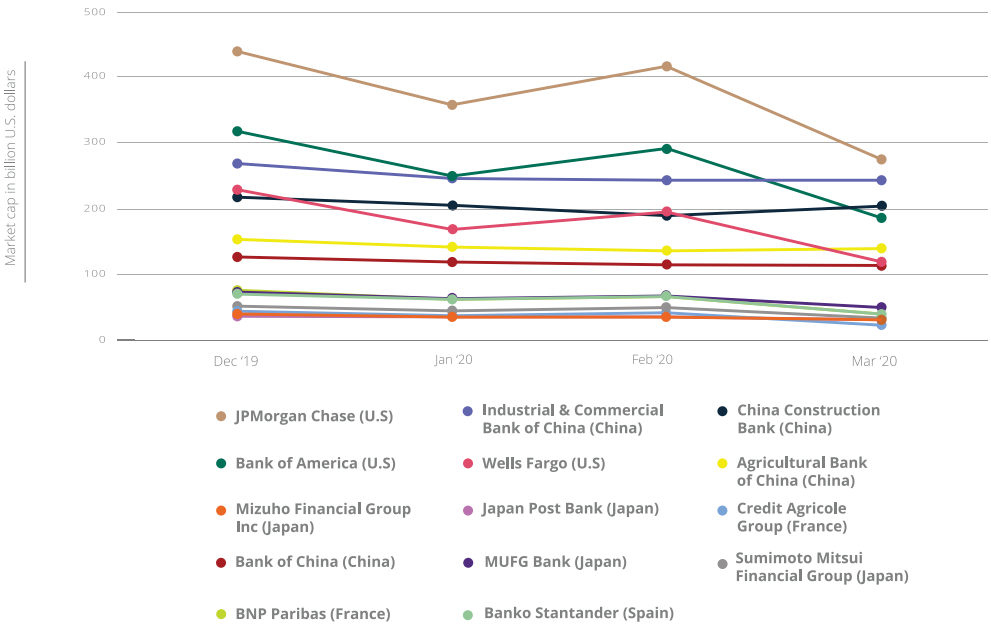

التجارة العالمية

- انخفاض قيمة التبادل التجاري العالمي بنسبة ٣,٠٪ في الربع الأول من هذا العام نتيجة انتشار الفيروس.

- تأثر حاد ومباشر على العرض والطلب بسبب الإجراءات الاحترازية في جميع الدول المتأثرة بالجائحة. وتأثر غير مباشر مثل توقف النمو الاقتصادي والخطط التنموية.

- قد يؤدي تأثير جائحة COVID-19 على أسواق السلع الأساسية على نطاق أوسع إلى تغييرات طويلة الأجل.

- بالإضافة إلى الآثار الصحية الناجمة عن جائحة COVID-19 ، يتوقع البنك الدولي ركودًا عالميًا كبيرًا. حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى تراجع عالمي أعمق بكثير من الركود العظيم ، نظرًا للانخفاضات في الإنتاج والاستثمار والعمالة والتجارة.

لا شك بأن التدخل الحكومي من خلال الإجراءات الاحترازية لمكافحته يبطئ من انتشار COVID-19 بسرعات مختلفة وفي بلدان مختلفة. ومن المؤسف أن هناك ضريبة قاسية لهذه الإجراءات على الحركة الاقتصادية وتتمثل في انحسار الحركة وتوقف العديد من الأنشطة في الكثير من القطاعات. تأثر كل من الطلب والعرض على السلع ويأتي هذا التأثير المباشر من عمليات الإغلاق وتعطيل سلاسل التوريد. يختلف تأثر القطاعات من قطاع إلى آخر، خاصة للقطاعات المتعلقة بالنقل.

مع تفاقم جائحة الفيروس التاجي انخفضت أسعار السلع الأساسية

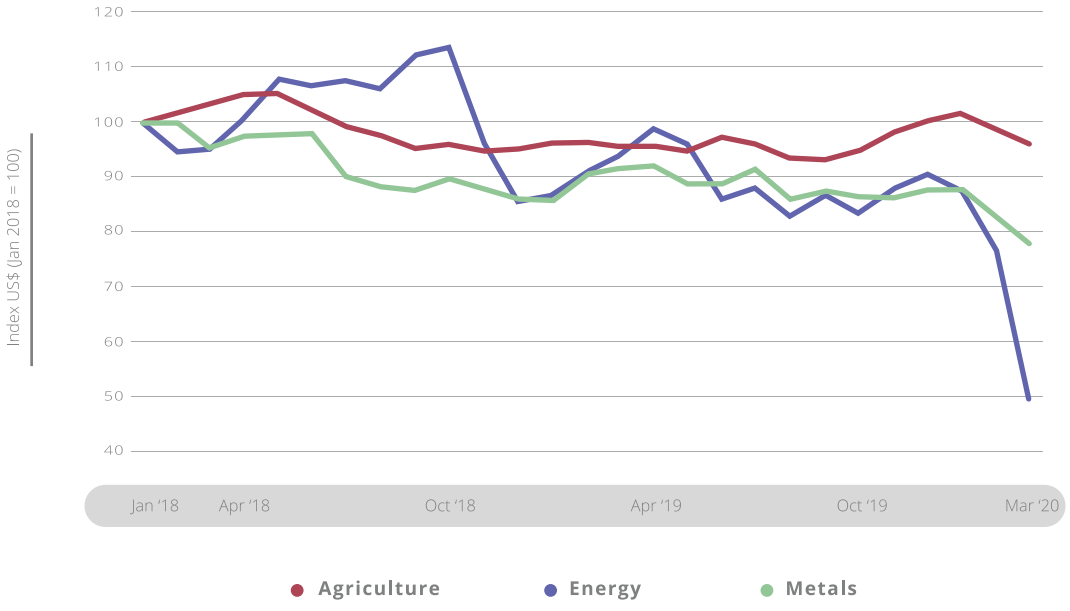

قطاعات

تحليل أبرز القطاعات المتأثرة سلباً وايجاباً بحسب مستثمري الملكية الخاصة في منطقة DACH

سلبي

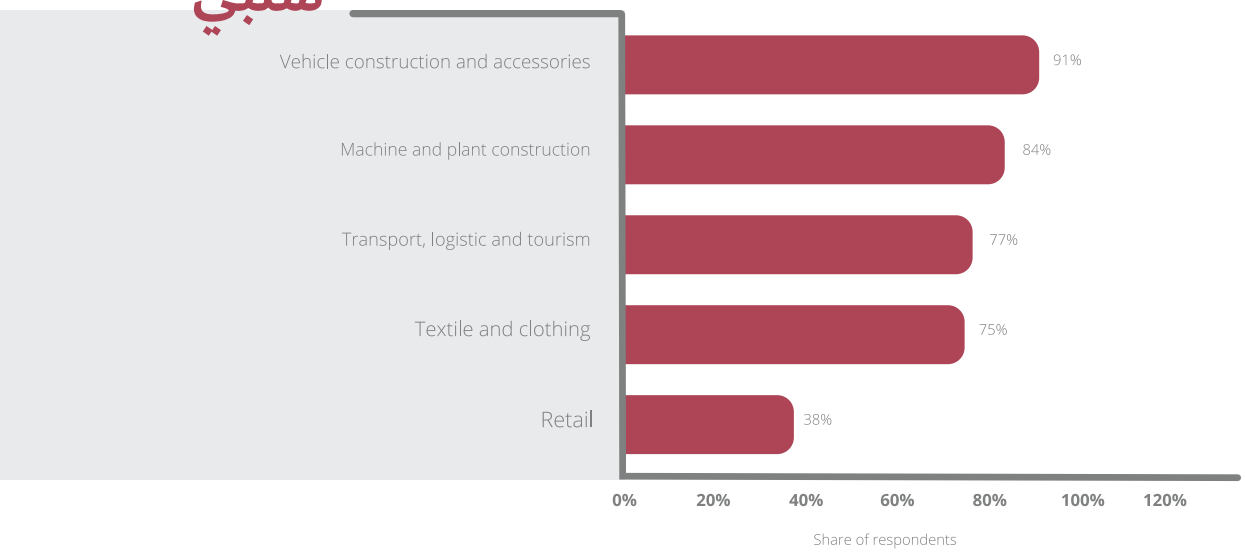

إيجابي

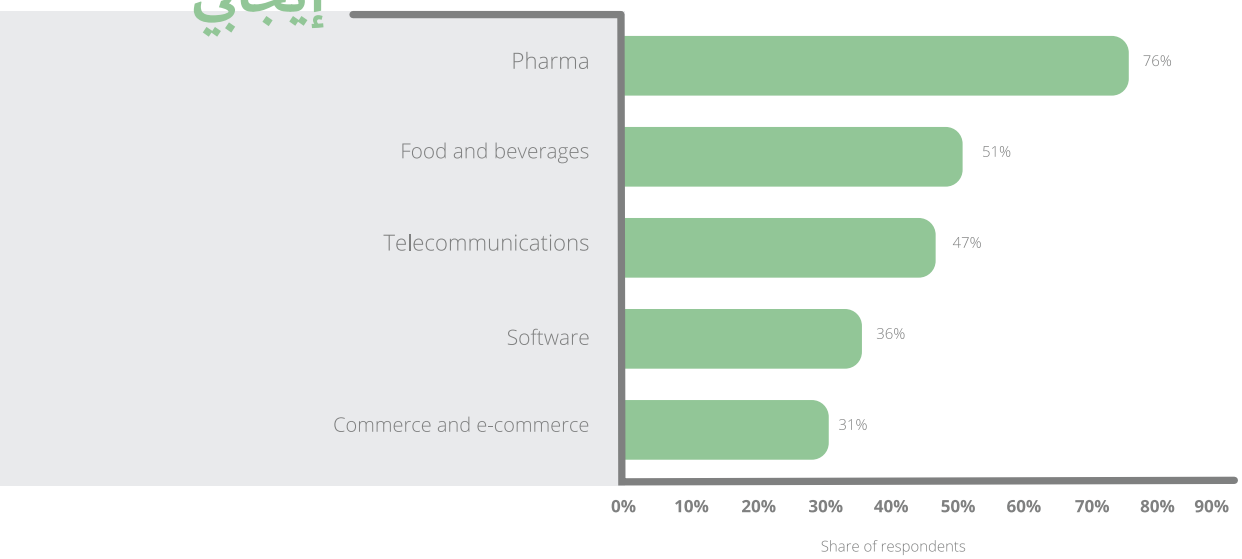

خريطة القطاعات المتأثرة

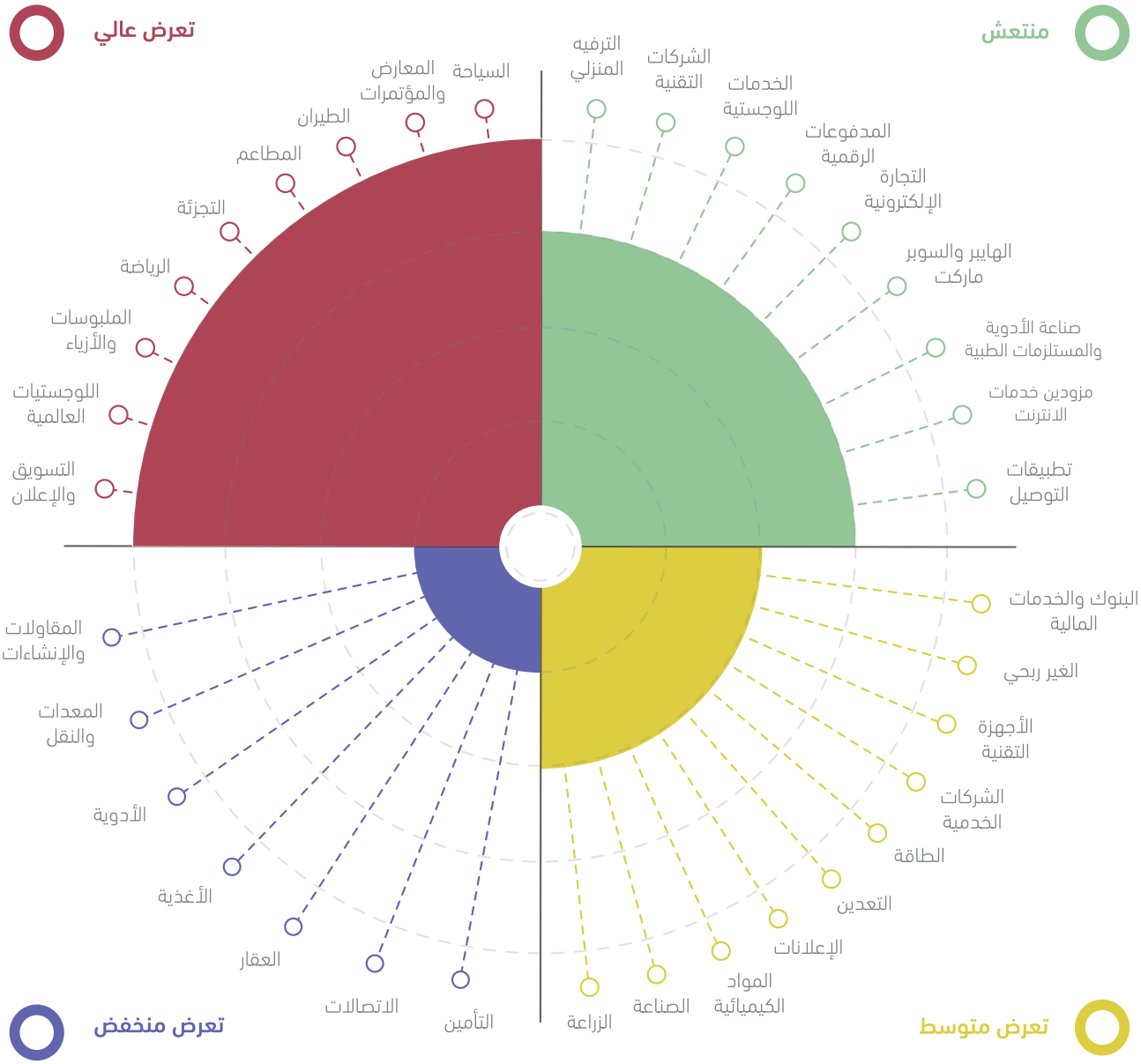

صناعات وإمداد

الصناعة وسلاسل الإمداد العالمية

انخفاض عالمي حاد في مؤشرات الإنتاج الصناعي وأوامر الشراء الجديدة وتباطؤ في عمليات تسليم الموردين ومخزون المواد الخام وانخفاض في تعاقدات الصادرات والواردات.

مؤشر PMI التصنيعي العالمي ينخفض إلى أدنى مستوى منذ الأزمة المالية ٢٠٠٨.

انخفاض حركة الحاويات في الموانئ الصينية في شهر فبراير بنسبة ١٩,٨٪.

يتوقع **انخفاض حركة الحاويات** العالمية إلى أكثر من ٢٠٪ في الأشهر القادمة.

هناك ضرر اقتصادي كبير قادم للصناعة العالمية. مع تصاعد الإصابات بشكل كبير في الولايات المتحدة وأوروبا والأسواق الأخرى التي تستورد وتصدر من وإلى الصين، ومع وجود سلاسل التوريد في حالة من الفوضى، لا تحصل الصين على المكونات المستوردة والمنتجات الوسيطة التي تحتاجها وتطلبها لتصنيع منتجاتها النهائية. يمكن أن تؤدي الجائحة إلى تغييرات دائمة في الطلب والعرض على السلع، وخاصة إلى سلاسل التوريد التي تنقل هذه السلع من المنتجين إلى المستهلكين في جميع أنحاء العالم. كما قد تكون تكاليف النقل أعلى بسبب متطلبات عبور الحدود الإضافية وستؤثر تكاليف التجارة بشكل خاص على السلع الزراعية والغذائية والمنسوجات. قرارات تخزين بعض السلع بلا شك ستؤثر على التدفقات التجارية ويكون لها تأثير على الأسعار العالمية.

انخفاض مؤشر JPMorgan العالمي PMI

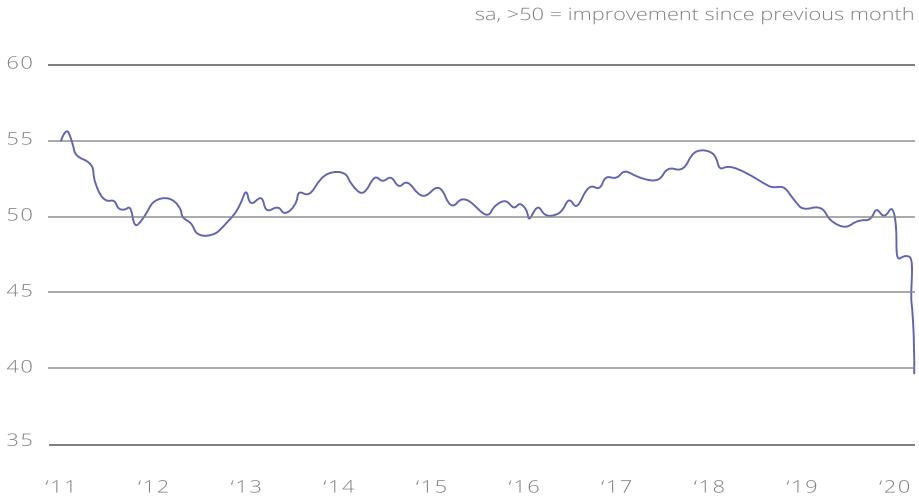

Sources: JPMorgan, IHS Markit

انخفاض حاد في مؤشر PMI لأوامر الشراء في الاقتصـــادات المتقـدمة

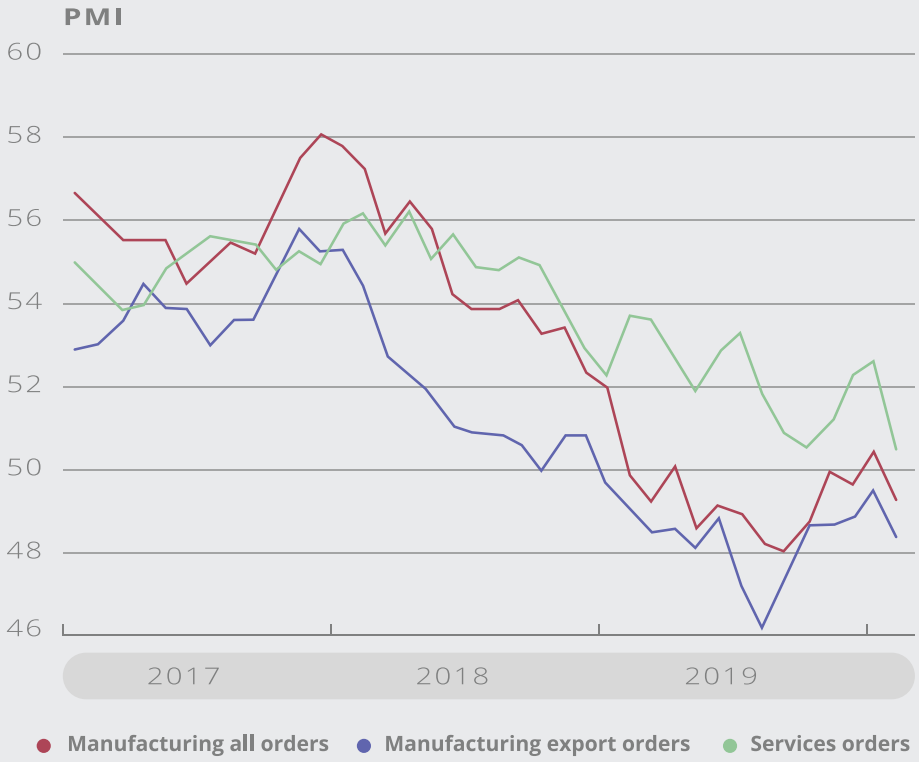

صناعة الولايات المتحدة الأمريكية

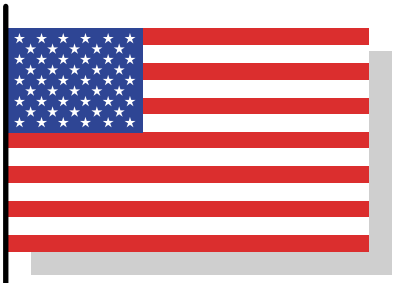

الولايات المتحدة الأمريكية

قطاع الصناعة الأمريكي والذي يعمل فيه حوالي ١٣ مليون عامل في الولايات المتحدة، تأثر في العديد من الصناعات حيث تتوقع أغلبية ٥٣٪ من الشركات المصنعة الأمريكية أن تشهد تغيرًا في العمليات الإنتاجية نتيجة لتفشي COVID-19. وكمؤشر توضيحي فقد انخفضت مبيعات السيارات الجديدة في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠٪ وأغلقت الشركات الأمريكية الثلاث الكبرى مصانعها الأمريكية وأغلقت بعض الشركات الصناعية الكبرى في القطاعات الصناعية الأخرى منشآتها وتفكر في مدى تسريح العمال للمساعدة في الحد من انتشار الفيروس، وكذلك لأسباب اقتصادية. من الواضح أن قطاع التصنيع على وشك أن يتعرض لضربة قوية جراء هذا التفشي ولسببين رئيسيين: أولاً، العديد من وظائف التصنيع في الموقع ولا يمكن القيام بها عن بعد. ثانياً، تباطؤ النشاط الاقتصادي أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية في الولايات المتحدة والعالم.

سجل أهم مؤشرات القطاع الصناعي الأمريكي مؤشر PMI أدنى مستوى له منذ أبريل عام ٢٠٠٩م عندما سجل ٣٩,٩٪. حيث سجل المؤشر لشهر أبريل ٤١,٥٪ بانخفاض ٧,٦ نقطة مئوية عن قراءة مارس ٤٩,١٪. وسجل مؤشر الطلبات الجديدة٢٧,١٪ بانخفاض ١٥,١ نقطة مئوية عن قراءة مارس التي بلغت ٤٢,٢٪. وسجل مؤشر الإنتاج ٢٧,٥٪ بانخفاض ٢٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بقراءة مارس التي بلغت ٤٧,٧ في المئة. يشار بالذكر أن هذا الانخفاض نتيجة انتشار الفيروس يعتبر أكبر انخفاض لمدة شهر واحد منذ انخفاض ٩ نقطة مئوية في أكتوبر ٢٠٠٨م.

انخفاض حاد في مؤشر PMI للولايات المتحدة الأمريكية

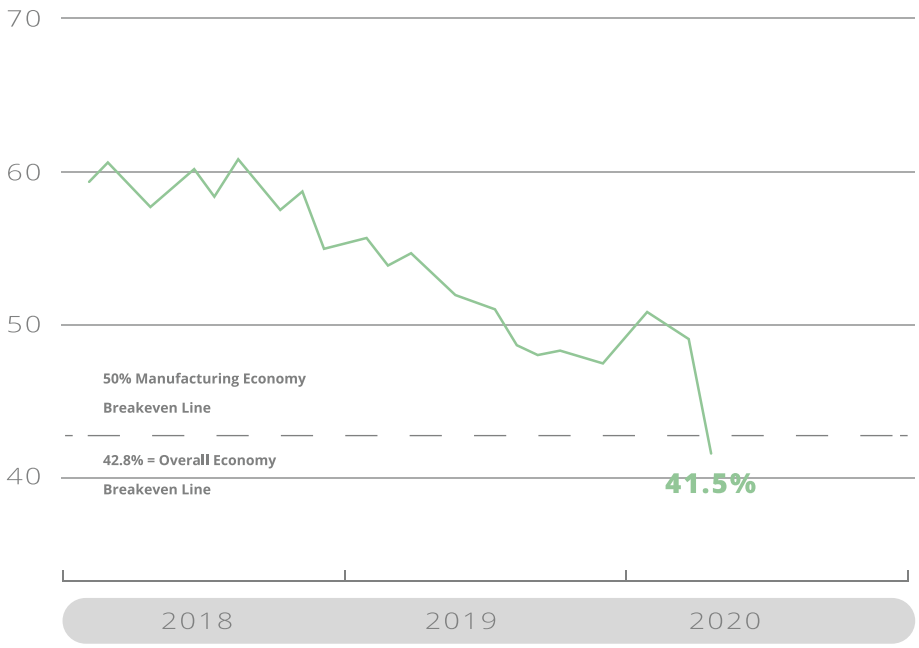

انخفاض إنتاج مصانع الصلب الأمريكية

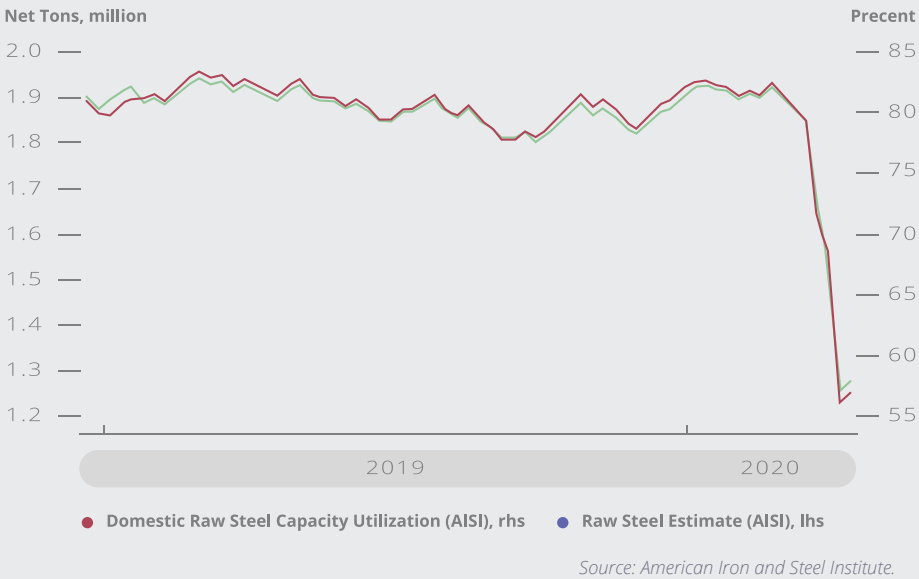

Source: American Iron and Steel Institute.

صناعة الصين

الصين

تشير أحدث البيانات من الصين إلى انخفاض كبير في الإنتاج من خلال مؤشر PMI الصناعي الصيني. التصنيع الصيني ضروري للعديد من سلاسل القيمة العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بالأجهزة الدقيقة والآلات ومعدات السيارات والاتصالات. يعتبر أي انقطاع كبير في المعروض الصيني في هذه القطاعات له تأثير كبير على المنتجين في بقية العالم. والواقع أن العديد من الشركات حول العالم تخشى تلك التدابير الموضوعة لاحتواء COVID-19 حيث أن أي قيود على الأنشطة الاقتصادية وحركة الناس يمكن أن تعوق وتحول دون توريد الأجزاء الحرجة من المنتجين الصينيين، وبالتالي تؤثر على إنتاجهم الصناعي. وصلت أرباح المصانع الصينية في يناير وفبراير إلى أدنى مستوياتها منذ عقد، ومن المرجح أن تكشف استطلاعات التصنيع القادمة عن المزيد من الألم. ومثل كل مكان آخر، تتزايد خسائر الوظائف، بغض النظر عن حجم القروض التحفيزية التي يتم تقديمها للشركات.

• سلاسل القيمة

أن الموردين الصينيين مهمون للعديد من الشركات حول العالم بمعنى أنه أي اضطراب في الصين سيكون محسوساً أيضاً خارج حدود الصين وسيتم تعطيل سلاسل القيمة الإقليمية الأوروبية والأمريكية وشرق آسيا. تخضع الآثار العالمية المقدرة للتغيير اعتمادًا على احتواء الفيروس والتغيرات في مصادر التوريد. يمكن أن يؤثر انخفاض المعروض الصيني من المدخلات الوسيطة على القدرة الإنتاجية وبالتالي على صادرات أي دولة معينة اعتمادًا على مدى اعتماد صناعاتها على الموردين الصينيين. بالنسبة للعديد من الشركات، فإن الاستخدام المحدود للمخزونات الناتجة عن عملية التصنيع التلقائية والمنخفضة سيؤدي إلى نقص يؤثر على قدراتها الإنتاجية وصادراتها الإجمالية. يشير الجدول إلى الأثر المحتمل لـ COVID-19 على الصادرات في الدول الأكثر تعرضًا لاختلالات الإمدادات الصينية.

الآثار العالمية لتباطؤ الصين من خلال سلاسل القيمـــة العالميـة، ٨ اقتصـادات الأكثر تضـــرراً

(مليون $ من انخفاض بنسبة ٢ في المائة في صادرات الصين من المدخلات الوسيطة)

الدولة	حجم التأثير
European Union	15.597
Japan	5.187
Korea, Republic of	3.816
Singapore	2.165
Taiwan Province of China	2.645
United Kingdom	1.917
United states	5.779
Viet Nam	2.296

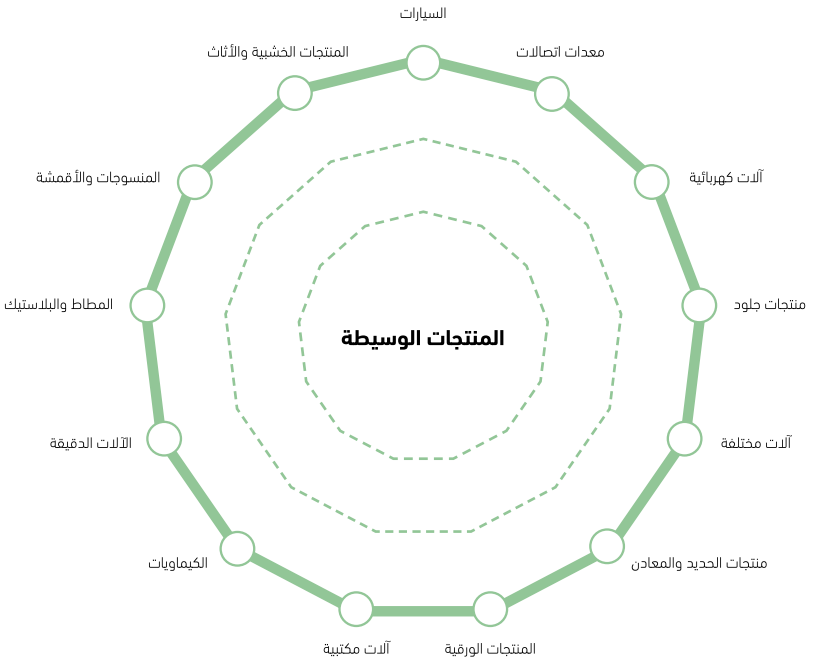

انخفاض مؤشر نمو الإنتاج الصناعي في الصين

Source: www.ceicdata.com / National Bureau of Statistics

انخفاض مستويات الإنتاج في شهر مارس الماضي

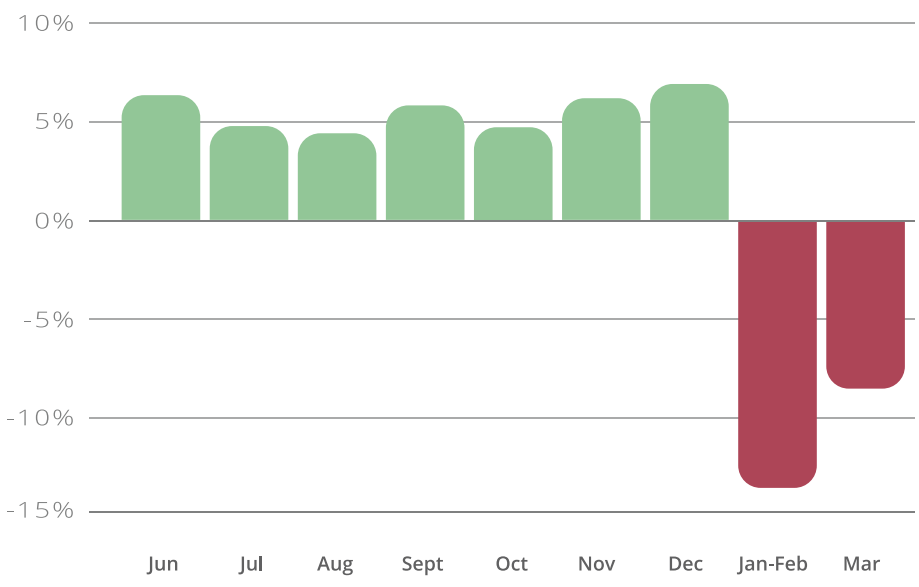

Source: China National Bureau of statistics, 27 April 2020, GMT 7:00

انخفاض واضح للتصدير والاستيراد في الصين

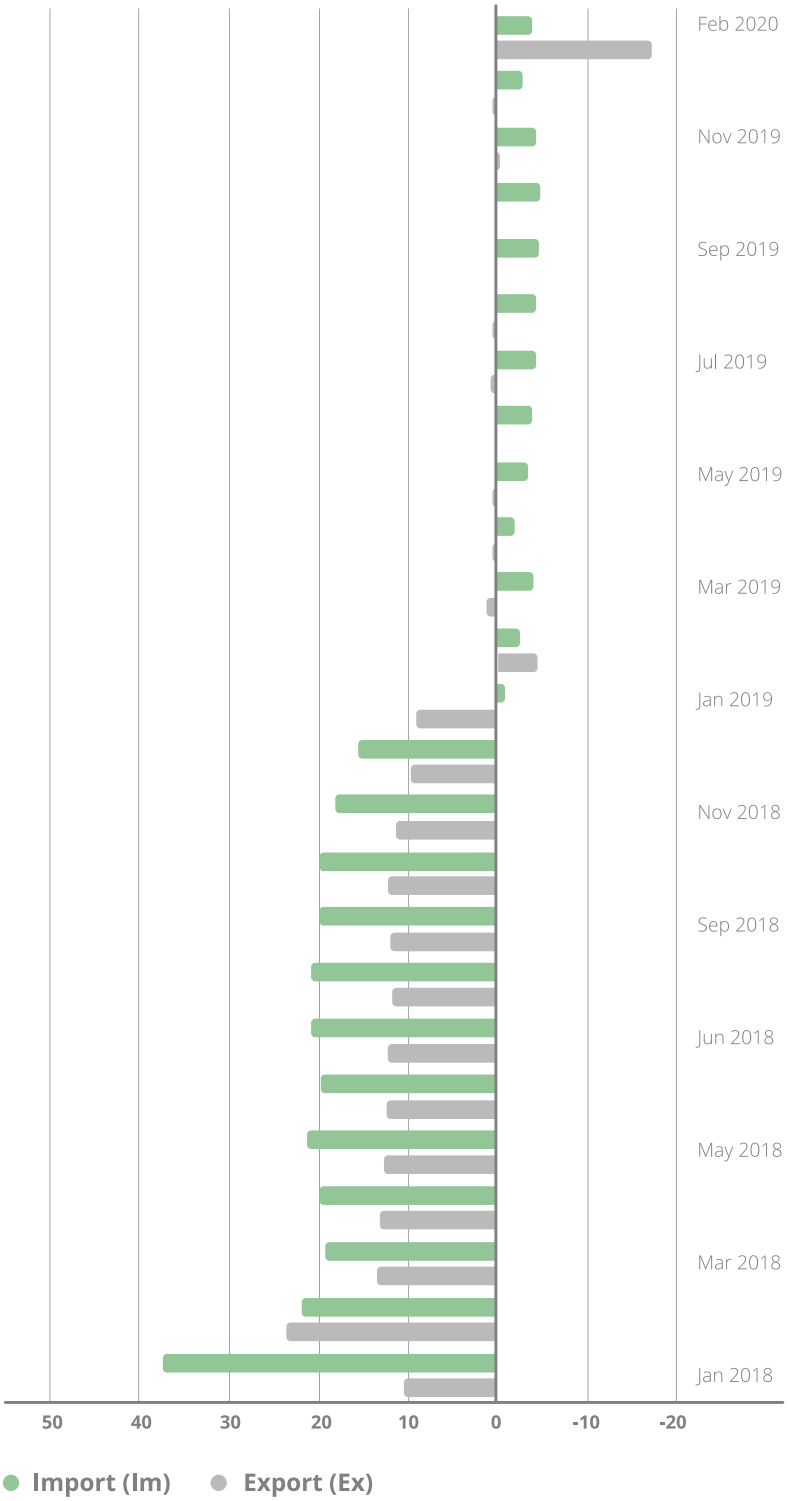

Source: General Administration of Customs of the People›s Republic of China, China Monthly Bulletin: Summary of Imports and Exports (In USD)

انخفاض كبير في معدل تناول الحاويات لمنفذ شانغهاي

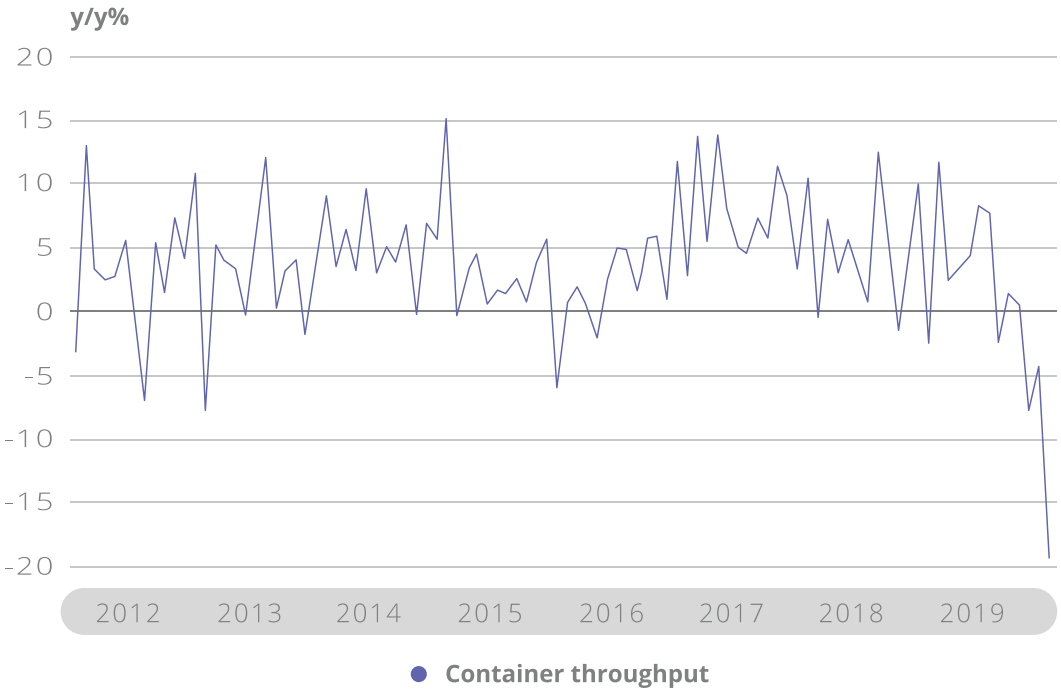

Source: Shanghai Municipal Statistics Bureau

الدين العام في الدول النامية

في ١٥ أبريل، أعلن قادة مجموعة العشرين من الاقتصادات الرائدة G20 تعليق مدفوعات خدمة الديون لـ ٧٣ من أفقر البلدان من مايو إلى نهاية هذا العام.

في ١٣ أبريل، ألغى صندوق النقد الدولي سداد الديون المستحقة له من قبل الاقتصادات النامية الخمس والعشرين الأكثر فقرا للأشهر الستة المقبلة، ويقدر إلغاء الديون هذا بحوالي ٢١٥ مليون دولار.

في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ فقط، سترتفع مدفوعات الدول النامية على ديونها الخارجية العامة وحدها إلى ما بين ٢,٦ تريليون دولار أمريكي و ٣,٤ تريليون دولار أمريكي.

لم تقدم دعوات التضامن الدولي لمواجهة الديون الخارجية حتى الآن سوى القليل من الدعم الملموس.

تواجه البلدان النامية الآن جداراً من مدفوعات خدمة الديون طوال عشرينيات القرن العشرين. في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ فقط، يُقدر سداد ديونهم الخارجية العامة بما يقرب من ٢,٣ تريليون دولار ٣,٤ تريليون دولار في البلدان النامية ذات الدخل المرتفع وبين ٦٦٦ مليار دولار و ١,٠٦ تريليون دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. هناك حاجة ماسة إلى تدابير أكثر منهجية وشفافية ومنسقة تجاه شطب ديون البلدان النامية في جميع المجالات. حسبما يشير تقرير البنك الدولي إلى أن شطب تريليون دولار سيكون أقرب إلى الرقم المطلوب لمنع الكوارث الاقتصادية في جميع أنحاء العالم النامي. كما أشار إلى أن هناك حاجة ماسة لاستحداث هيئة دولية للإشراف على برامج البلدان النامية لتخفيف عبء الديون عليها.

جداول الاسترداد للديون الخارجية العامة والسندات والقروض، لجميع البلدان النامية لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

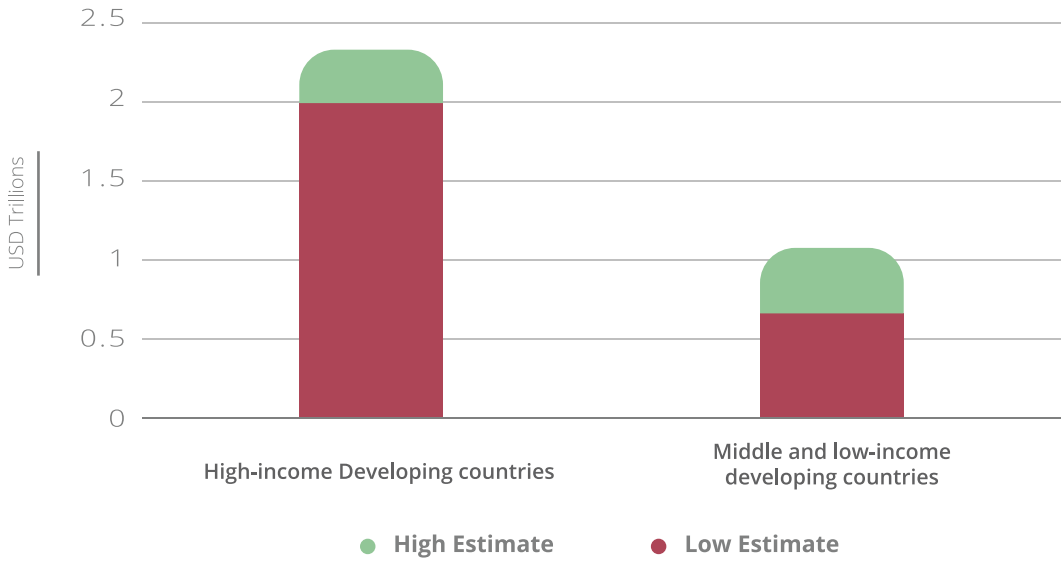

Source: UNCTAD secretariat calculations based on World Bank QEDS, IIF Global Debt Database and World Bank Development Indicators

الجهات والمراجع المعتمدة

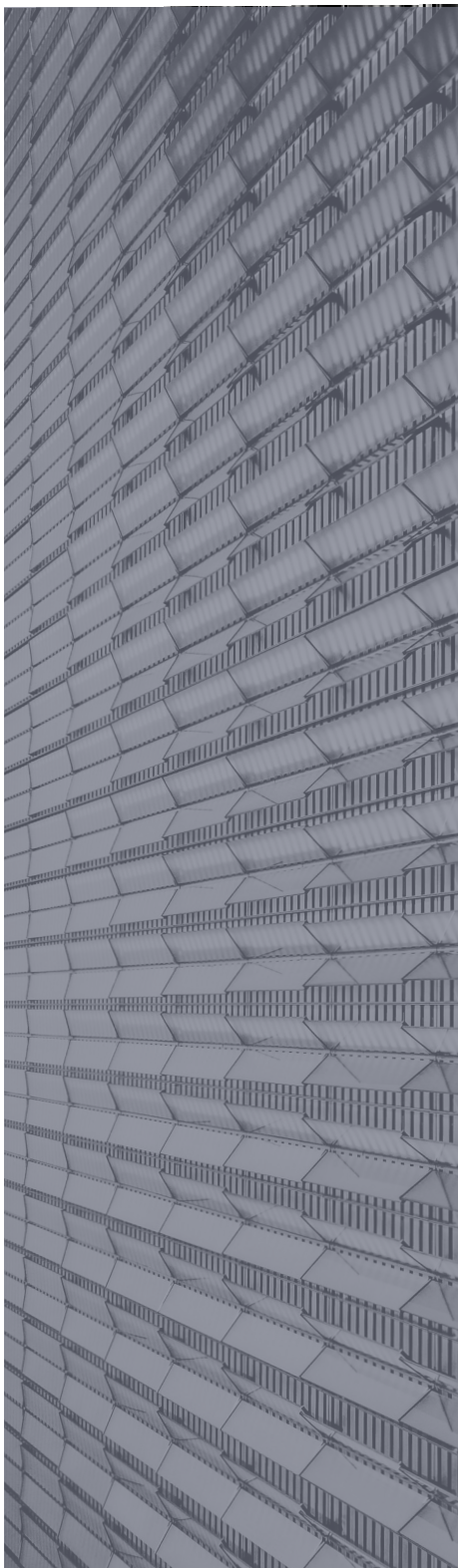

Wef instituteforsupplymanagement

National bureau of statistics

IMF-International Monetary Fund

UNCTAD-United Nations Conference on Trade And Development

IHS Markit

Statista

RaboResearch

Worldbank

MSCI

OECD- Organisation for Economic Co-operation and Development

ISM-Institute for Supply Management

National Bureau of Statistics of China

moodysanalytics

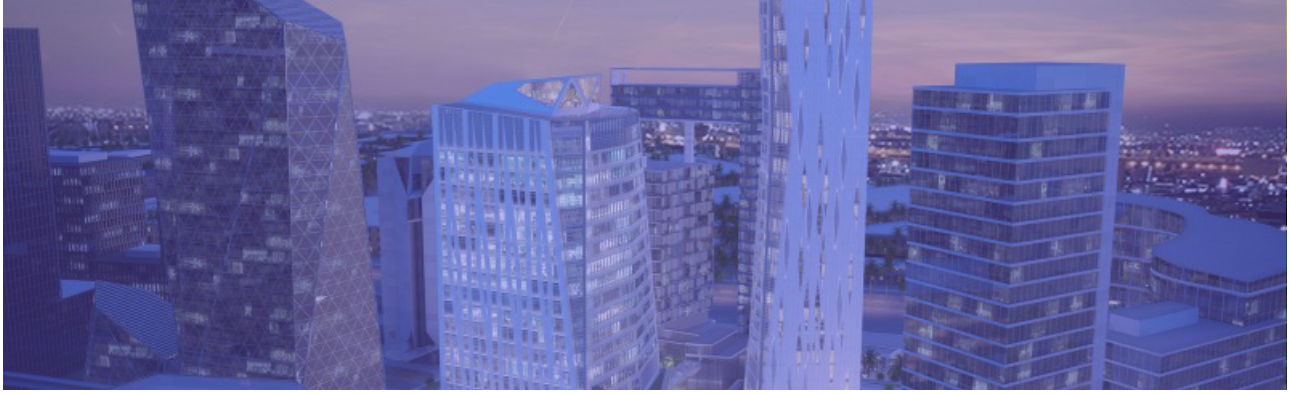

access

عن آكسس الاستشارية

شركة استشارات إدارية سعودية رائدة في عدة مجالات، تمكن آكسس عملائها من تحقيق أهدافهم الاستراتيجية والتغلب على تحدياتهم من خلال التقنية والابتكار. تعمل آكسس على تنفيذ مشاريعها بالامتثال للمعايير العالمية وتطبيق أحدث المنهجيات وأطر العمل حرصاً على خلق قيمة ملموسة لعملائها في القطاع الحكومي والخاص والغير ربحي. تضم آكسس الاستشارية نخبة من الخبرات الوطنية ذات المعايير العالمية حيث تتمتع هذه الخبرات بسنوات من التجارب والنجاحات السابقة في شركات عالمية.

يسعد فريق آكسس الاستشارية بتواصلكم.

ت: ٩٢٠٠٠٤١٨٥

جميع الحقوق محفوظة لشركة آكسس الاستشارية ٢٠٢٠